دي ميستورا يتحدث عن مرحلة انتقالية من 3 مراحل في سوريا

مقتل 51 من «داعش» في غارات تركية شمال سوريا

عناصر من فصائل المعارضة السورية المسلحة

عناصر من الجيش السوري

■ المعارضة السورية ترفض محادثات سلام لا تؤدي لانتقال السلطة
■ تركيا: نؤكد على حماية وتعزيز وقف النار في سوريا
■ الجيش السوري يصد هجوماً للتنظيم على مطار السين العسكري

عواصم – «وكالات»: أجرت المجموعة العربية في الأمم المتحدة مباحثات مع المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا أعلنت فيها تأكيده على أن العملية الانتقالية في سوريا ستتم على 3 مراحل، تتضمن تشكيل حكومة انتقالية ودستور.

كما أكد دي ميستورا في تصريح على أهمية مشاركة جامعة الدول العربية في مباحثات جنيف حول سوريا، مشيرا إلى أنه تقدم بهذه الرؤية إلى مجلس الأمن.

وقال دي ميستورا: «سوريا بلدٌ يقع في العالم العربي، وعليه فإنه من الضرورة بمكان حضور ومشاركة جامعة الدول العربية في مفاوضات جنيف».

وكانت ردود فعل متتالية للمعارضة السورية قد نتجت بعد تصريحات المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا بأنه سيضطر إلى تشكيل وفد للمعارضة في حال عدم قدرة المعارضة الحالية على تسمية أعضاء وفدها إلى جنيف.

كما أكدت الهيئة العليا للمفاوضات رفضها إقدام الأمم المتحدة على تشكيل وفد المعارضة، وذلك عبر بيان أوضحت فيه أنه لا يمكن أن تختار أطراف خارجية ممثلين سوريين في المحادثات، مشددة على أنها لن تقبل دعوات مفاوضات جنيف المقبلة إن لم تضمن انتقال السلطة لهيئة انتقالية في البلاد.

وأشارت تصريحات لـ «سالم المسلط» المتحدث الرسمي للهيئة العليا للمفاوضات السورية ردود الفعل لم تكن عبر البيانات أو اللقاءات التلفزيونية فحسب، بل وصلت إلى مواقع التواصل الاجتماعي، حيث غرد رياض حجاب منسق الهيئة على «تويتر» أن أهم ما يجب أن ينشغل به دي ميستورا هو تحديد أجندة للمفاوضات، وأن تحديد وفد المعارضة السورية ليس من اختصاصه.

من جهته، حذر الأمين العام للأمم المتحدة انتونيو غوتيريس على غرار مبعوثه إلى سوريا، من إمكانية تحديد ممثلي وفد المعارضة السورية إلى المفاوضات المرتقبة في العشرين من فبراير، في حال لم تتمكن الأخيرة من ذلك.

من جانب اخر ذكرت فصائل المعارضة السورية المسلحة في بيان أنها «لا يمكنها أن تقبل دعوة لمحادثات سلام لا تؤدي إلى نقل السلطة لهيئة حكم انتقالي».

كما قال البيان «إنه لا يمكن اتخاذ أي خطوة صوب حل سياسي للحرب الأهلية السورية من دون تطبيق كامل لوقف لإطلاق النار».

وأضاف أنه «لا يمكن لأطراف خارجية اختيار من يمثل المعارضة السورية في المفاوضات»، في تعليق موجه لمبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستافان دي ميستورا.

وقررت الأمم المتحدة الثلاثاء تأجيل المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة إلى 20 فبراير بعدما كانت مقررة في الثامن منه لتمنح المعارضة السورية المزيد من الوقت للاستعداد.

من جهته، اعتبر المتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات سالم المسلط في بيان أن تصريح دي ميستورا «اعتزامه تشكيل وفد المعارضة بنفسه أمر غير مقبول».

وتساءل المسلط: «هل يستطيع السيد دي ميستورا التدخل في تشكيل وفد النظام؟».

كما رأى المتحدث أن تأجيل المفاوضات «ليس من مصلحة الشعب السوري»، مشيرا إلى أن قرار التأجيل جاء «تلبية لطلب حلفاء النظام» وليس لعدم جاهزية ممثلي الوفد المعارض.

من ناحية أخرى قصفت القوات التركية 244 هدفاً لتنظيم داعش شمالي سوريا، في إطار عملية درع الفرات التي دخلت يومها الـ 163، وتمكنت من خلاله من قتل 51 عنصراً من التنظيم.

وبحسب بيان صادر عن رئاسة الأركان التركية، حول عمليات الأربعاء، فإن القصف جاء بعد رصد مواقع داعش عبر وسائط متنوعة.

وذكر البيان، الذي نقلته وكالة الأناضول، أن عملية درع الفرات التي تنفذتها المعارضة السورية بدعم جوي وبري تركي منذ 24 أغسطس الماضي، لا تزال متواصلة، للقضاء على كافة التهديدات بالمنطقة.

وأضاف البيان أن من بين الأهداف المقصوفة 83 موقعا عائدة للتنظيم، و10 عربات مفخخة، ومخزنين للأسلحة، ونقطتي تجمع، ومخزنا، ومدفعيتين.

وأوضح بيان هيئة الأركان، أن القصف الجوي تركز على مدينة الباب ومناطق قباسين، وتادف، وبزاعة بريف محافظة حلب.

من جانب آخر اعتبرت أنقرة خلال اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في أول رد فعل على إعلان دعم التحالف الدولي قوات سوريا الديمقراطية بمدرعات، أن التعامل مع «منظمات إرهابية» كنظراء ودعمها بالأسلحة بطرق مخلفة يشكل أرضية للقوية الإرهاب وانتشاره، وفق تعبير بيان مجلس الأمن القومي التركي.

وأكد البيان أيضاً خلال اجتماعه الأربعاء، والذي حضره الرئيس رجب طيب أردوغان، على حماية وتعزيز وقف إطلاق النار في سوريا، وتناول نتائج محادثات أستانا بالتفصيل.

كما أشار البيان على مواصلة تركيا جهودها لبدء مرحلة الانتقال السياسي في سوريا، مع التأكيد على التزامها بمسؤولياتها الإنسانية.

وأضاف البيان على عزم اتخاذ كافة التدابير اللازمة داخل البلاد وخارجها ضد الهجمات الإرهابية التي تواجهها تركيا.

من جهة أخرى شن تنظيم داعش هجوما كبيرا، مساء الأربعاء، على مطار السين العسكري في ريف دمشق.

وقال مصدر عسكري سوري إن «الجيش أحبط هجوما كبيرا على منطقة المثلث شمال شرق مطار السين العسكري بريف دمشق، ودمر أكثر من 5 سيارات مزودة برشاشات دوشكا بمن فيها من تنظيم داعش».

وأكد المصدر، أن «الجيش السوري يقوم حاليا بتامين طريق مطار السين بعد المعارك العنيفة التي خاضها ضد مسلحي داعش ويتابع تحصين مواقعه وتوسيع نطاق السيطرة في محيط المطار».

يذكر أن الجيش السوري أخلى العديد من نقاطه العسكرية في منطقة الضمير بريف دمشق الشرقي بعد هجوم عنيف من تنظيم داعش المتطرف على معمل إسمنت البادية والنقاط العسكرية المجاورة له.

وأفاد مصدر ميداني سوري أن «أكثر من300 مقاتل من الجيش السوري اضطروا الليلة الماضية إلى الانسحاب من معمل إسمنت البادية شرق مدينة دمشق بحوالي 45 كيلومترا باتجاه قاعدة الضمير العسكرية».

وأكد المصدر أن «القوات المنسحبة نفذت بعد ساعات على انسحابها هجوما كاسحا شارك فيها مئات المقاتلين تمكنوا من خلاله استعادة السيطرة على قرية أم الرمان شرق مدينة الضمير بعد فرار مسلحي داعش منها».

وفي ريف حمص الشرقي، وسع الجيش السوري نطاق سيطرته في منطقة التيفور خلال عملياته العسكرية الواسعة لطرد مسلحي تنظيم داعش من ريف حمص الشرقي.

وقال مصدر إعلامي مقرب من القوات الحكومية السورية إن «وحدات من الجيش بالتعاون مع القوات الرديفة نفذت عملية عسكرية خاطفة جنوب غرب مطار التيفور العسكري بتغطية من الطيران الحربي وقصف كثيف من سلاح المدفعية على مواقع تنظيم داعش الإرهابي، وسيطرت على مزرعة فضة وبيت فضة وقصر الحير الغربي بعد تكبيد داعش خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد».

من جهة أخرى أعلن جيش النظام السوري سيطرة قواته على مساحة تزيد عن 250 كلم مربع باتجاه مدينة الباب شرق مدينة حلب.

وذكر بيان أصدرته القيادة العامة للجيش أمس الخميس أن الجيش بالتعاون مع الميليشيات المؤيدة له، له بدأ عملية عسكرية واسعة ضد تنظيم داعش شمال شرق حلب، وتمكن خلال 20 يوما من تحرير أكثر من 32 بلدة ومزرعة بمساحة إجمالية بحدود 250 كم مربع، وبجبهة تصل إلى 25 كم وعمق حتى 16 كم، والسيطرة على أوتستراد حلب الباب بطول 16كم».

وهذا هو الإعلان الرسمي الأول لجيش النظام عن عمليات منطقة الباب، التي يخوضها مقاتلون غالبيتهم من ميليشيات حزب الله اللبناني.

مصر: تأجيل محاكمة 119 متهماً بـ «اقتحام مركز شرطة أطفيح» لـ 6 فبراير

محاكمة اقتحام مركز شرطة أطفيح

القاهرة – «وكالات»: قررت محكمة مصرية، أمس الخميس، تأجيل محاكمة 119 متهما، في قضية «اقتحام مركز شرطة أطفيح»، لـ 6 فبراير لاستكمال سماع الشهود.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين عدة تهم، منها التجمهر والتلويح بالعنف وإثارة الشغب واقتحام مركز شرطة أطفيح وإشعال النيران به.

كما وجهت النيابة للمتهمين، حيازة أسلحة نارية وبيضاء ومولوتوف، واستعراض القوة، والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

مقتل 5 من قوات «شرق ليبيا» باشتباكات في بنغازي

طرابلس – «وكالات»: قال متحدث عسكري إن 5 من قوات «شرق ليبيا» قتلوا في اشتباكات يقودها إسلاميون تحصنوا على أطراف منطقة في بنغازي تمت استعادة السيطرة عليها في الآونة الأخيرة.

وتقاتل قوات موالية لقائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، متشددين إسلاميين وخصوصا آخرين في بنغازي منذ عام 2014.

وأمنت تلك القوات معظم أنحاء المدينة لكنها مُنيت بخسائر فادحة في الأرواح خلال محاولتها استعادة السيطرة على عدد قليل من المناطق المتبقية.

ورغم سيطرة القوات في أواخر الشهر الماضي على منطقة محاصرة منذ وقت طويل في حي قنفودة بجنوب غرب بنغازي مازالت القوات تقاتل من أجل طرد مقاتلين مسلحين من بعض المباني التي لم يكتمل بناؤها وتسمى (العمارات 12).

وقال المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي، ميلاد الزواي، مساء الأربعاء، إن «المرحلة الأولى» من تأمين العمارات انتهت بعد اشتباكات عنيفة وضربات جوية.

وما زال الجيش يواجه مقاومة مسلحة في حيين بشمال بنغازي هما سوق الحوت والصابري.

فلسطين تطالب الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات ضد المستوطنات الجديدة

إسرائيل تبني أول مستوطنة جديدة في الضفة الغربية منذ التسعينيات

إخلاء مستوطنة عمونا

عواصم – «وكالات»: طالبت فلسطين مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة باتخاذ اجراءات ضد خطط توسيع المستوطنات التي أعلنت عنها إسرائيل بالأيام الأخيرة وإجبار تل أبيب على الامتثال للقانون الدولي.

ونقل السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور، هذه الرسالة لرئيس مجلس الأمن الدوري الأوكراني فولوديمير يلتشينكو، وفقا لما أوضحه لاحقا للصحفيين.

وقال منصور «أبلغته بضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته لكي يجبر إسرائيل على الالتزام ووقف هذا التصرف غير الشرعي».

وأقرت إسرائيل مساء الثلاثاء إقامة 3 آلاف وحدة استيطانية جديدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، بعد الموافقة الأسبوع الماضي على بناء 2500 وحدة.

ووصف منصور مخططات إسرائيل بالإجراءات غير الشرعية التي تضرب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن عرض الحائط، ويستنكر المجتمع الدولي بناء إسرائيل للمستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 فيما حث قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في ديسمبر الماضي والذي امتنعت فيه الولايات المتحدة عن التصويت، على وقف كامل لأنشطة الاستيطان.

من جانب آخر قالت إسرائيل يوم الأربعاء إنها ستبني مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة، في قرار هو الأول منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، لإسكان مستوطنين طردوا من موقع بني على أرض مملوكة لفلسطينيين.

وذكر بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أنه سينفذ وعده لمستوطني عمونا، وأنه أمر بتشكيل لجنة لتحديد موقع يمكن لهم بناء منازلهم فيه.

وجاء في البيان «وفقاً لتعهد للمستوطنين قبل شهر ونصف الشهر شكل نتانياهو لجنة ستعمل على تاسيس مستوطنة جديدة، ستبدأ العمل على الفور لتحديد مكان وبناء المستوطنة».

وجاء الإعلان بعد وقت قصير من رفض المحكمة العليا الإسرائيلية خطة حكومية لنقل بعض مستوطني عمونا في مكان مجاور، لأنها قضت بأن المنازل المبنية هناك قائمة أيضا على أرض فلسطينية محتلة.

ووفقاً لمنظمة «بتسليم» الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان، فإن آخر مرة بنت فيها إسرائيل مستوطنة جديدة بالضفة الغربية كانت في 1999، لكن المواقع الاستيطانية التي بنيت دون تصريح رسمي مثل عمونا شيدت بعد ذلك بكثير.

ويعيش نحو 330 مستوطناً إسرائيلياً في موقع عمونا، وهو الأكبر بين عشرات المواقع الاستيطانية في الضفة الغربية.

وقضت المحكمة العليا في نوفمبر بعد معركة قانونية طويلة، بوجوب أن يغادر المستوطنون عمونا، لأن منازلهم مبنية على أراض مملوكة لفلسطينيين.

واشتبك محتجون يمينيون مع الشرطة الإسرائيلية التي كانت تنفذ حكما قضائيا بطرد مستوطني عمونا، بعد ساعات من إعلان الحكومة عن مزيد من البناء في مستوطنات أكبر.

ووسط إطارات مشتعلة، تقدم مئات من رجال الشرطة دون حمل أسلحة نارية للعيان، لكن كانوا يحملون حقائب على ظهورهم، للتصدي لعشرات الشبان الإسرائيليين الذين تدفقوا لدعم المستوطنين.

واستمر عمل القوات خلال الليل فأخرجت تقدما بطيئا بقيام 3 أو 4 من رجال الشرطة، بإخراج أحد المحتجين من المساكن التي تحصنوا بها ثم اصطحابهم إلى حافلات.

وبحلول الظلام قالت شرطة الاحتلال إن الكثير من جملة 40 أسرة في عمونا غادروا، لكن بعض المحتجين تحصنوا بمعبد يهودي في الموقع وهناك مفاوضات جارية لطردهم.

ومن المقرر أن يصوت البرلمان الإسرائيلي الأسبوع المقبل على مشروع قانون يقنن باثر رجعي عشرات المواقع الاستيطانية التي أقيمت على أراض فلسطينية دون تصريح حكومي.

ومن المتوقع أن يجري إقرار مشروع القانون الذي تدعمه حكومة الاحتلال، رغم أن النائب العام بصفه بانه غير دستوري، لكن خبراء قانونيين يتوقعون إلغاءه في نهاية المطاف بعد الطعن عليه أمام المحاكم.

من جهة أخرى من المقرر إعادة طرح قانون حظر الآذان بصيغة معدلة الأحد القادم، وذلك بعد استثناء صافرة السبت من القانون.

وينص التعديل الجديد على حظر تشغيل مكبرات الصوت ما بين الساعة 11 مساءً وحتى الـ7 صباحا، ولم يسري القانون على صافرة السبت، في حين نقل عن وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان أن القانون أصبح فارغا من المضمون.

وقال أردان: إن «حظر تشغيل مكبرات الصوت بهذه الأوقات مشمول بقانون حظر الضجيج من العام 1992 إلا إن الأمر بحاجة لتطبيقه». وفقا لوكالة صفا الفلسطينية.

من جانب آخر ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الخميس، أن قوات الاحتلال اعتقلت الليلة الماضية 21 فلسطينيا من الضفة الغربية.

وزعمت الإذاعة الإسرائيلية، أن الاحتلال اعتقل الفلسطينيين بتهم «الإخلال بالنظام العام وارتكاب أعمال عنف».

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين بزعم أنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن» للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».